

متطلبات إعداد السياسات الأمنية لمواجهة التهديدات المتغيرة

Requirements for Developing Security Policies to Counter Changing Threats



المخرجات الرئيسية

- التأكيد على أن تطوير سياسات أمن وطني متكاملة وواضحة الأهداف يعد شرط أساسي لاستقرار الدولة وحماية مصالحها الحيوية، ومواجهة التهديدات المتغيرة بكفاءة واستباقية.
- اعتماد مقاربة شاملة للأمن الوطني تركز على دمج الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والصحيّة والسبيرانيّة في إطار وطني موحد، بما يضمن معالجة التهديدات المستجدة.
- ضرورة أن تتسم سياسات الأمن الوطني بالترابط بين أبعادها المختلفة، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، والقابليّة للتطور المستمر، بما يعزّز فعاليتها في مواجهة التهديدات المتغيرة.

Abstract

This paper aims to determine the requirements for preparing national security policies in light of a regional and international environment characterized by lack of certainty and multiple sources of threat. National security is the comprehensive framework that aims to protect the entity of the state and ensure its political, economic, and social stability. Through the structural and functional sequence of levels of national security,

المستخلص

تهدف هذه الورقة إلى تحديد متطلبات إعداد سياسات الأمن الوطني في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بعدم اليقين وتعدّد مصادر التهديد؛ إذ يُعد الأمن الوطني الإطار الشامل الذي يهدف إلى حماية كيان الدولة وضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال التسلسل البنائي والوظيفي للأمن الوطني والإستراتيجيّة الأمنيّة وسياسات الأمن

security strategy, national security policies, and security policies, the paper confirms that integration between the four levels is a fundamental condition for formulating effective national security policies capable of responding to emerging security threats.

The paper recommends the necessity of establishing a national system for monitoring and strategic forecasting in Arab countries that relies on modern technologies, including artificial intelligence and predictive analysis, with the aim of tracking and analyzing changing security threats and formulating proactive scenarios to deal with them. Also, national security policies should be integrated with each other and adaptable to emerging security situations and should be characterized by interaction and participation through incorporating mechanisms of consultation and societal vision and considering societal diversity when preparing national security policies. Also, it is necessary to apply governance in the different stages of implementing these policies to ensure transparency, accountability, and determination of competencies in a balanced manner between institutions of security decision-making.

الوطني والسياسات الأمنية، تؤكد الورقة أن التكامل بين المستويات الأربعة شرط أساسي لصياغة سياسات أمن وطني فعّالة وقادرة على الاستجابة للتهديدات الأمنية المتغيرة.

وأوصت الورقة بضرورة وضع رؤية وأهداف واضحة للأمن الوطني، من خلال تحديد الإستراتيجية الأمنية التي تتضمن الغايات والأهداف والمصالح ومدى أهميتها النسبية وتوظيف وترشيد القدرات القومية ووضع سيناريوهات للتعامل مع التهديدات المتغيرة. كذلك، يجب أن تكون سياسات الأمن الوطني متكاملة وقابلة للتطوير والتكيف مع الأوضاع الأمنية المستجدة، كما يجب أن تتسم بالتفاعل والمشاركة من خلال تفعيل آليات التشاور وتضمين الرؤية المجتمعية ومراعاة التعدّد المجتمعي عند إعداد سياسات الأمن الوطني. كذلك، لا بُدّ من تطبيق الحوكمة في المراحل المختلفة لتنفيذ هذه السياسات والشفافية والمساءلة وتحديد الاختصاصات بشكل متوازن بين مؤسسات صنع القرار الأمني.

ويواجه تحديد مفهوم التهديدات الأمنية عدّة صعوبات، من بينها: تعدّد المرجعيّات واختلاف الإدراكات؛ فكل دولة تنظر إلى بعض الظواهر على أنها تهديدات وفّق أولويّاتها الخاصّة، ومنطلقات عقيدتها الأمنية الذاتية، وتبعًا لتلك الإدراكات يجري بناء تصوّر للتهديد يتماشى مع الرؤية الذاتية للمعنيّ بالتهديد، وهذا ما يؤدّي إلى صعوبة التوصل إلى تعريف موحد مجرد وموضوعي للتهديد الأمني.

ملامح التهديدات الأمنية الجديدة وأبعادها

تُعتبر العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة ذات تأثير متبادل؛ إذ يمثل تحديد مصادر التهديد نقطة البداية في تفسير مفهوم الأمن، فالباعث على الشعور بالتهديد يتطلّب الحاجة إلى اتباع تدابير وإجراءات تسعى إلى تحقيق الأمن؛ لذلك فإن هذه التدابير يجب أن تتناسب مع التهديدات الفعلية والمحتملة.

ويمكن تحديد التحوّلات الأمنيّة الجديدة عمومًا فيما يلي (العامري، وكاظم، 2022):

- التحوّل في طبيعة الفواعل الدوليّة (ظهور فواعل من غير الدول)؛ فلم تُعدّ الدولة وحدها هي الفاعل المحتكر للتعاملات الدوليّة المؤثّرة في المعادلة الأمنيّة؛ إذ أصبحت تشاركها فواعل من غير الدول لها القدرة على التأثير الواضح في أمن الدولة واستقرارها الداخلي ومركبات الأمن الإقليمي.
- التحوّل في طبيعة التهديدات ومصادرها، حيث لم تُعدّ التهديدات عسكريّة تصدر عن الدول فقط، بل أصبحت متعدّدة الأشكال وأقلّ تجانسًا وأكثر خطورة، وأصبحت ذات أبعاد مختلفة: سياسيّة، واقتصاديّة، ومجتمعيّة، وبيئيّة، وغيرها، من حيث المضمون، مثل: الإرهاب، والجريمة المنظّمة، والتهديدات الإلكترونيّة وغيرها، وترتب على ذلك قناعة مفادها بأن التهديدات الأمنيّة الجديدة أصبحت أكثر اتساعًا، وانتشارًا، وفتنًا، ممّا يصعب من مهمة الدولة في حماية نفسها في الوقت الراهن.

إن طبيعة التغيّرات الهيكلية والقيميّة التي شهدتها النظام الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة، أدّت إلى تشكيل معالم مجتمع كوني يتميز بالترابط والتعقيد، كما تغيرت تبعًا لذلك طبيعة المخاطر والتهديدات الأمنيّة من نمط تقليدي إلى نمط حديث، حيث استُخدمت كثير من المصطلحات لوصف هذا النمط الجديد، فقد استخدمت بعض الدراسات مفهوم التهديدات غير التماثليّة (Asymmetric Threats)، وكان أولها دراسة ماك أندرو بعنوان: «لماذا تخسر الدول الكبرى الحروب الصغيرة؟ سياسات الصراع التماثلي»، عام 1975م، التي أشار فيها إلى أن حروب فيتنام والجزائر أظهرت أن التفوق

ويشير باري بوزان (Barry buzan) إلى أن التهديد هو «تهديد موجّه لمؤسّسات الدولة باستخدام الأيديولوجيا أو استخدام مكوّنات قدرة دولة ضد دولة أخرى، حين يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددًا بضرر أو غزو واحتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الداخل أو من الخارج» (القرشي، 2022، ص. 24).

بينما يرى تيري ديبيل (Terry L. Debel) أن التهديد «عمل نشط تقوم به بعض الدول بهدف التأثير في غيرها سلوكيًّا، ولنجاحها تُشترط بعض العوامل، أهمها: الجديّة والمصداقيّة، وأيضًا القدرات التي تناسب التهديد وصفاته، ومن أهم السمات التي يتميّز بها هذا الضرر أو التهديد: درجة الخطورة وحجمها ومدى وقوعها، ووقت وقوعها، وهذا يُعد من أهم الصفات» (ديبيل، 2009، ص. 12).

ولدراسة التهديدات، يجب التمييز بين وحدة التحليل الرئيسيّة للتهديد (فردية - جماعية - قومية - إقليمية - عالمي)، وكذا تحديد مصادر التهديد (داخليّة - خارجيّة)، وصولًا إلى السياسات أو الإجراءات الأمنيّة التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديد وطبيعته (عكروم، 2011).

ويمكن فهم التهديدات الأمنيّة وتحليلها من خلال جملة من العوامل المؤثّرة في تحديد التهديدات الأمنيّة، منها: طبيعة التهديد ونوعه وأبعاده المختلفة، وكذلك مكان التهديد واتجاهاته من حيث الشمول والانتشار الجغرافي، وما إذا كان ثابتًا أو متغيّرًا، ومردوداته الحاليّة والمستقبليّة.

إن واقع ما بعد الحرب الباردة يمثّل نقطة تحول كبرى بالنسبة للدراسات الأمنيّة التي وصفها ستيفن والت (Steven Walt) بـ«مرحلة النهضة للدراسات الأمنيّة» كوصف للتحوّلات التي تناولت الأمن من حيث الموضوع والتهديد والفواعل والأدوات (العامري، وكاظم، 2022).



يتراوح بين التهديد والتخريب والهجوم العنيف وإحداث أضرار جسيمة، بالإضافة إلى تزايد فعالية التهديدات بتداخل الأشكال الهجين مع الأشكال التقليدية.

ويواجه الأمن الوطني مجموعة من المخاطر الناتجة عن التهديدات المستجدة، التي من أبرزها: تأثير الذكاء الاصطناعي في الدول والمجتمعات، حيث يؤثر الذكاء الاصطناعي في أمن المعلومات من خلال تأثيره في انتشار المعلومات المضلّة، أو الخاطئة، التي من شأنها أن تزعزع استقرار الدول، ممّا يتطلّب من صناع القرار الأمني اتخاذ إجراءات فعّالة بناءً على معلومات حقيقية وليست خاطئة (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024).

كذلك، فباستطاعة الدول أن توفّر إمكانات الذكاء الاصطناعي ليتجنّس بعضها على بعض، وللكشف عن أسرار الأفراد وخصوصياتهم، أو أي قابلية لزرع الذكاء الاصطناعي في الحواسيب، ممّا يجعل التجنّس أمراً واقعاً.. أيضاً، يمكن أن تستغل الجماعات المتطرّفة الذكاء الاصطناعي لنشر الإرهاب والمحتوى المتطرّف، وإعادة نشر الحسابات عبر الإنترنت ردّاً على إغلاق حساباتهم لأسباب أمنية (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024).

أيضاً، فقد أصبحت تقنيّات «التعلّم العميق» تشكّل تهديداً مباشراً لاستقرار السياسي، من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات تزيف الأصوات والصور، بما يؤثر في الرأي العام وإضعاف الثقة المؤسّسية (نجمة، 2023). يُضاف إلى ذلك أن الذكاء الاصطناعي، من خلال استخدامه العسكري، مثل: الروبوتات القتالية والأسلحة

العسكري التقليدية الساحق للدول الكبرى لا يضمن لها عدم الهزيمة ضد الدول الصغيرة، وفُقدًا لطبيعة الحرب وتكلفتها ومدتها والعناصر التي تواجهها (رشاد، 2022).

في حين استخدمت مجموعة أخرى من الدراسات مصطلح التهديدات غير التقليدية (unconventional Threats)، وكان أولها مقالة لـ«ريتشارد أولمان» بعنوان: «إعادة تعريف الأمن»، حدّث فيها من التركيز على التهديد العسكري فقط لأمن الدولة (Ullman, 1983).

ومثّلت كتابات فرانك هوفمان (Frank Hoffman) نقطة انطلاق تحليلية لشرح المفهوم، من خلال تعريفه للتهديدات الهجين بأنها «تضمّن قدرًا كبيرًا من الوسائل المختلفة من الحرب بما يتضمّن القدرات النظامية والتكتيكات والأشكال التي تبدو مختلفة من حيث الفواعل والآليات والأهداف، بالإضافة إلى الأعمال الإرهابية التي تعتم على الإكراه والعنف والإجرام» (Hoffman, 2007). ويرى «هوفمان» أن «التهديدات المختلطة تصل إلى ما هو أبعد بكثير من مجرد تركيبات بسيطة من مجموعة متنوعة من الجماعات الفاعلة والتكتيكات والأساليب؛ فالتهديدات الهجين، بحسبه، تولد أنماطًا مختلفة من الصراع الذي يصعب التعامل معه؛ لأنه يخلط بين المقاربات التقليدية وغير النظامية والوسائل العسكرية وغير العسكرية.

وتتميّز التهديدات الهجين بعدة خصائص، أهمها (رشاد، 2022): عنصر المفاجأة والمرونة والتكتيكات غير التقليدية وصعوبة تحديد طرف الهجوم، كما تؤثر التهديدات الهجين في الرأي العام الداخلي وعمل المؤسسات الرسمية والمجتمع الدولي، وتستخدم وسائل غير تقليدية، ومنها الوسائل التكنولوجية، لإحداث أثر في الطرف الآخر،

الترايط البنوي بين الأمن الوطني وإستراتيجياته وسياساته

تُعد عمليّة بناء الأمن الوطني في الدولة الحديثة، عمليّة مرّكّبة تقوم على تماسك المفاهيم وتكامل الأدوار بين المستويات المختلفة لصنع القرار الأمني، ومن هنا فإن فهم العلاقة بين الأمن الوطني والإستراتيجية الأمنيّة وسياسات الأمن الوطني والسياسات الأمنيّة، يُعتبر مدخلاً نظرياً رئيساً لتحليل مدى فعاليّة أي نموذج أمني، وقياس درجة جاهزّيته لمواجهة التهديدات الأمنيّة المُتغيّرة. ويشكّل الأمن الوطني نقطة البداية في هذا البناء المفاهيمي؛ لأنه يمثّل الغاية العليا والإطار المرجعي الأشمل الذي يوجّه جهوداً لدولة في جميع المستويات، ويشير إلى «الحالة التي تسعى فيها الدولة إلى تحقيق تأمين كيانها السياسي وسيادتها واستقرارها الاجتماعي، من خلال تسخير جميع إمكانياتها ومواردها في مواجهة التهديدات الداخليّة والخارجيّة، التقليديّة وغير التقليديّة» (العدوي، 2019)، ممّا يفرض على الدولة اعتماد رؤية إستراتيجية متكاملة تعكس تعقيد بيئة التهديدات وتعدّد مصادرها. كما تبرز الحاجة إلى إستراتيجية أمنيّة تمثل الإطار التخطيطي الذي تُبنى عليه سياسات الأمن الوطني، وتنصرف الإستراتيجية الأمنيّة إلى أنها الطريقة التي تهدف إلى توجيه جميع الإمكانيات والقدرات المتاحة للدولة لمواجهة وضع، أو موقف، أو مشكلة، أو حالة بُغية الحفاظ على حالة الأمن، وتطويع تلك القدرات لتلائم ظروف الواقع، وتحقيق الأهداف وفّقاً للمبادئ والأسس المُضمّنة في الخطط السياسيّة، بالشكل الذي يُمْكّن من تفادي أي خلل أمني أو يعوق احتواؤه تحقيقاً للاستقرار الأمني (السعيد، 2020).

ذاتيّة التشغيل، يثير تساؤلات أخلاقيّة حول القدرة على التمييز بين المدنيين والعسكريين، كذلك تُعد الروبوتات المتقدّمة والطائرات من دون طيار من أدوات الحرب غير المتكافئة؛ إذ تُستخدم في عمليات التجسّس والاعتقالات الدقيقة، والهجمات على منشآت إستراتيجيّة.

كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لشن هجمات إلكترونيّة تُؤدّي إلى تعطيل البنية التحتيّة الحيويّة للدول، أو سرقة البيانات الحسّاسة لها، أو الاختراق الجاسوسي أو التقيّبات المتقدّمة للتهديد المستمر أو فيروسات الحاسوب، أو البرمجيات الضارة وغيرها من وسائل الدخول غير المصرّح به أو ذي الأهداف الضارة، وبذلك تصبح العمليات السيرانيّة التي تعتمد على تقنيّات الذكاء الاصطناعي أكثر عدوانيّة في المستقبل، فالفضاء الإلكتروني أصبح ساحة موازية للصراعات العسكريّة؛ إذ لم تُعد الحرب تستهدف البنية الماديّة فقط، بل تطل الخدمات الحيويّة كالبنوك والاتصالات وشبكات الطاقة، وبت التهديد السيراني أولويّة في تفكير صناع القرار الأمني، وبخاصة بعد أن أصبحت الهجمات الإلكترونيّة وسيلة لتقويض سيادة الدول من دون استخدام القوة العسكريّة التقليديّة (فليس، 2025).

إن التهديدات المستجّدة المرتبطة بالتقنيّات المتقدّمة تحوّلت إلى أدوات جيوسياسيّة توظّف في الصراع بين القوى الدوليّة والإقليميّة؛ لذا فلا بُدّ من صياغة سياسات وإستراتيجيات للأمن الوطني قادرة على مواكبة هذه المُتغيّرات من الاستباق والتحصين وبناء القدرات المؤسسيّة والتشريعيّة، إلى جانب تعزيز التعاون في مجال الأمن السيراني والتقني.

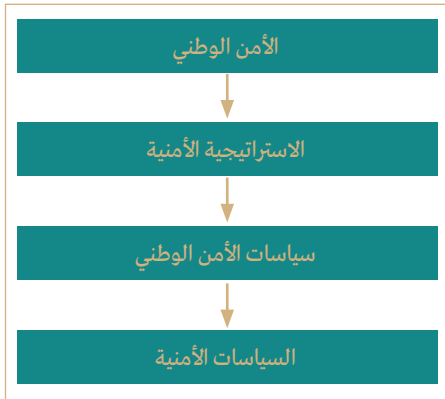


والإقليمي والدولي، وأن تتصف بالمرونة والوضوح، وأن تكون ذات طابع علمي وعملي في الوقت نفسه، وأن تكون ذات طابع سري، ولا تمثل عداءً أو تهديداً للآخرين، كما يجب أن تُصاغ بأيدي أبناء الوطن المعني. وتعمل سياسات الأمن الوطني على تحويل عناصر القوة والإمكانات إلى قدرات من خلال الخطط والبرامج، بهدف إعداد الدولة والأمة للدفاع عن أمنها الوطني.

وفي المستوى التنفيذي الأدنى، نجد أن السياسات الأمنية تنصرف إلى أنها «تصوّر أمني مُحدّد مُوجّه إلى المنهجية الأمنية للدول، وأفضل السبل لتحقيقها، ووفقاً لأيديولوجيات ترتكز إلى نظام فكري متجانس لهذه التفسيرات والرؤى، وبالتالي تجسيدها كسياسة أمنية لدولة ما» (الحسين، 2002)؛ لذلك، فإن السياسات الأمنية تشكل إطار عمل عقلائياً مخططاً ومدروساً، يهدف إلى الاستجابة للتحديات الأمنية التي تواجه الدولة والمجتمع، حيث تتمثل هذه السياسات الواجبة الميدانية لمنظومة الأمن الوطني، فهي تنفّذ على الأرض ما حُطّط في المستويات العليا، ويُظهر الشكل التالي التسلسل البنائي للمفاهيم.

الشكل 1

التسلسل البنائي للمفاهيم



المصدر: من إعداد الباحث

لذا، فإن الإستراتيجية الأمنية تشكّل الإطار الكلي الذي تصوغه الدولة لضمان أمنها واستقرارها، حيث تتضمن هذه الإستراتيجية تحديداً دقيقاً لمصادر التهديد، وتحديدًا للأهداف الأمنية الكبرى، وتوظيفاً وترشيحاً للموارد والإمكانات بما ينسجم مع الرؤية الوطنية العليا. ومن هنا، فإن الإستراتيجية الأمنية تؤدي دور الجسر التحليلي بين المفهوم النظري للأمن الوطني ومتطلبات الواقع، من خلال تحديد الأولويات وتحليل المخاطر وتوزيع الموارد ووضع سيناريوهات للتعامل مع الأزمات المستقبلية.

وتتطلب عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية إجراء خطوات أساسية، أهمها (جبر، 2022):

- تحديد الغايات القومية العليا.
- تحديد الأهداف والمصالح.
- ترتيب الأهداف القومية بحسب أهميتها النسبية.
- تحديد الإمكانيات والقدرات المتاحة للدولة.
- تقديم تصوّر شامل عن الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة.
- وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج الأساسية والبدلية.

ومن هنا، تبرز أهمية سياسات الأمن الوطني، بوصفها أداة تنفيذية لترجمة تلك التوجّهات الإستراتيجية إلى برامج فعلية وخطط مؤسسية وتشريعات ملائمة. وتشير سياسات الأمن الوطني إلى أنها «الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة لتحقيق من خلالها الأمن الوطني في مختلف المجالات، العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ضوء إدراكها لواقع التهديدات ومصادرها» (عبد الواحد، يونيو 2014). لذلك فإن سياسات الأمن الوطني التي توصف بالجيدة، يجب أن تتوافر فيها عدة شروط، تتمثل في: لا بُدّ أن تكون ذات ارتباط وثيق بالأمن الوطني ووجدان الأمة، وكذلك لا بُدّ أن تكون مواكبة للمتغيرات على المستوى المحلي

متطلبات ومقومات إعداد سياسات الأمن الوطني

تتطلب عمليّة إعداد سياسات الأمن الوطني، من صانع القرار السياسي في الدولة، إدراك ماهيّة وحدود مصطلح الأمن الوطني بغرض التعرف إلى ما يمكن إدراجه كشأن متصل بالأمن الوطني، كذلك لا بُدّ من ضرورة معرفة الأهداف والغايات الوطنيّة لتحويل المبادئ العامّة المتعلّقة بالأمن الوطني إلى حقائق سياسيّة ضمن إطار الإستراتيجيّة القوميّة للدولة، وبالتالي صياغة سياسات أمنيّة تُحقّق مصالح الدولة وتحفظ أمنها الوطني، وحتى تكون السياسة المصوّغة قابلة للتطبيق، وذات فاعليّة للأمن الوطني.

وتعتمد صياغة سياسات الأمن الوطني على أربع ركائز (عبد الواحد، 2014):

- إدراك التهديدات بشقيها الداخلي والخارجي.
- وضع الإستراتيجيّات اللازمة لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمّن لها.
- العمل على توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخليّة والخارجيّة، من خلال بناء القوة المناسبة بهدف التصدي لهذه التهديدات ومواجهتها.
- إعداد سيناريوهات، واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات والتحديات، سواء أكانت داخليّة أم خارجيّة.

ويُعد إدراك مصادر التهديد أو ما يُعبّر عنها بـ«المستهدفين من سياسات الأمن الوطني»، بقصد مجابته، إحدى المراحل المهمّة في عمليّة صياغة ورسم سياسات الأمن الوطني وإستراتيجيّات تحقيقه، وبالتالي

ويُبرز هذا التسلسل أن الأمن الوطني ليس مجرد قرار أمني، بل منظومة شاملة تستند إلى رؤية إستراتيجيّة تُترجم إلى سياسات قطاعيّة منسّقة، وتنفّذ بأدوات ميدانيّة مؤسّسيّة، كما يُظهر أن تكامل المفاهيم وتماسك بنيتها النظرية يُمثّلان شرطاً لازماً لنجاح سياسات الأمن الوطني، ولا سيّما في ظلّ بيئات مُتغيّرة للتهديدات، تتطلّب مرونة واستباقاً وتنسيقاً بين مختلف المستويات والقطاعات.

وتتصف سياسات الأمن الوطني بجملة من الخصائص والسمات التي تعكس طبيعتها بوصفها أداة تنفيذيّة للإستراتيجيّة الوطنيّة الشاملة، وتُعد هذه الخصائص ضروريّة لفهم كفيّة بناء سياسات الأمن الوطني، وتقييم فاعليّتها في حماية المصالح الحيويّة للدولة، حيث تتسم سياسات الأمن الوطني بكونها أدوات تنفيذيّة، تعمل على ترجمة الأهداف الإستراتيجيّة إلى برامج وإجراءات عمليّة، فهي تُعنى بتحقيق الأمن الوطني من خلال التطبيق الميداني، وتُعدّ الجسر الذي يربط بين الرؤية الإستراتيجيّة بالإجراءات الواقعيّة؛ فالطابع التنفيذي يعكس درجة تكامل العمل بين المستويات العليا (السياديّة) والمؤسّسات القطاعيّة والمؤسّساتيّة، وهذه الخاصيّة هي التي تمنح سياسات الأمن الوطني الوظيفة العمليّة داخل منظومة الأمن الوطني.

كذلك، من سمات سياسات الأمن الوطني وخصائصها من الناحية النظرية: التكامل والقابليّة للتطوير والتعديل والتغيير، والتكامل الذاتي لسياسات الأمن الوطني بعضها مع بعض، لتحقيق الهدف النهائي للأمن الوطني.. أيضاً، يجب أن تتصف هذه السياسات بالتكثيف والتطوّر حتى تستجيب للتهديدات المُتغيّرة.



وتتم عملية الإدراك من خلال ثلاثة مستويات، هي (جبر، 2021): مستوى صانعي القرار والمسؤولية الأمنيين: ويشمل الأجهزة الرسمية العاملة في مجال الأمن (وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، وأجهزة المخابرات)، ومستوى صنّاع الفكر الإستراتيجي، ومستوى مواطني الدولة. كذلك لا بُدّ من تقييم تهديدات الأمن الوطني، من خلال تحديد وزنها، من حيث احتمالية وقوعها، وتحولها إلى خطر أمني يهدد المصالح العليا للدولة، وتأتي أهمية هذه الخطوة لزيادة الوعي الأمني بالتهديدات المحتملة للأمن الوطني، والإدراك المبكر لها (جبر، 2021). ومن المهم أيضاً، تحديد درجة توقُّع هذه التهديدات باعتباره يمثل إحدى مراحل صياغة سياسات الأمن الوطني، حيث يجري ترتيب هذا التوقُّع بين تهديدات وشبكة متوقَّعة، وممكنة أو مستبعدة التحقق، فتحديد درجة الخطورة يجب أن يكون بناءً على تحليل المُعطيات في الواقع. وحتى تكون سياسات الأمن الوطني فعّالة، فلا بُدّ أن تتميز بالتكامل، حيث يتطلّب الوصول إلى الهدف القومي العام توافُّر مجموعة من السياسات المتكاملة بعضها مع بعض؛ لذلك فإن سياسات الأمن الوطني يجب أن تكون متكاملة في ذاتها ومتكاملة مع غيرها، ويرتكز تكامل السياسة على منطلقين، هما: التكامل الذاتي لسياسات الأمن الوطني من جانب، والتكامل الخارجي مع السياسات الأخرى من جانب آخر. فسياسات الأمن الوطني يتكامل بعضها مع بعض، بمعنى أن كل مرحلة تتشكّل منها أهداف المراحل الأخرى، ويبني عليها الأمن الوطني أهدافه، كذلك لا بُدّ أن تعمل سياسات الأمن الوطني في تفاعل إيجابي لتحقيق هدف الاستقرار

فلا بُدّ من إدراك ورؤية واعية لمصادر التهديد الرئيسة والثانوية وعدم الخلط بينها، وتعتبر عملية الإدراك أهم الخطوات التي تبدأ بها أي صياغة لسياسات الأمن الوطني وإستراتيجياته (المشاط، 1998).

ويشير إدراك التهديدات إلى العملية التي تحدّد من خلالها الدولة، أو صانع القرار الأمني، ما يشكّل تهديداً لأمنها، بناءً على تحليل القدرات والنيات والسياق الزمني والسياسي للخصوم أو الأزمات المحتملة؛ لذلك فإن إدراك التهديد يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية صناعة سياسات الأمن الوطني، ويمثّل المرحلة التمهيديّة (المعرفة التحليلية) التي تسبق بلورة السياسات الأمنية القطاعية المختلفة (داخلية، وخارجية، ودفاعية، وسيبرانية). وفي هذا الصدد، يرى باري بوزان أن إدراك التهديدات يُعتبر عملية مفهوميّة تقع في قلب صياغة سياسة الأمن الوطني؛ لذلك فإن إدراك التهديدات يتبع لسياسات الأمن الوطني من حيث الموقع البنيوي التحليلي باعتباره مدخلاً تأسيسياً لرسم السياسات الأمنية المختلفة باعتبارها أدوات تنفيذية تخصّصية تُبنى على أساس إدراك الدولة لما تعتبره تهديداً.

وتُعتبر سياسات الأمن الوطني بمنزلة حلقة الوصل بين الإدراك والتصور من ناحية، وبين الواقع العملي من ناحية أخرى (المشاط، 1998)، كذلك لا بُدّ أن يكون هناك إجماع وطني يُحدّد بموجبه ما هو رئيس وما هو ثانوي من مصادر التهديد المدركة، فالمصادر الرئيسة للتهديد هي التي تمس كيان الدولة وبقائها، سواء أكانت تلك المصادر داخلية أم خارجية، أما المصادر الثانوية فهي التي يمكن تأجيلها مؤقتاً لأنها لا تهدد بقاء الدولة، دون تجاهلها.

والمدينيّة، كما تعمل على تعزيز المجتمع المدني ومشاركته في صياغة السياسات الأمنيّة.

ويُعدّ التفاعل والمشاركة في إعداد سياسات الأمن الوطني وتنفيذها، من الأسس الجوهرية التي تضمن فعاليتها وشرعيتها واستدامتها؛ فالأمن الوطني لم يُعدّ شأنًا حصريًا للمؤسسات الأمنيّة أو العسكريّة فقط، بل هو مسؤوليّة تشاركيّة تشمل الدولة والمجتمع بكلّ فاعليّة، ممّا يتطلّب مشاركة الجهات الفاعلة متعدّدة المستويات (القيادات السياسيّة، والمؤسسات الأمنيّة والعسكريّة، والوزارات والهيئات الحكوميّة، والقطاع الأكاديمي ومراكز البحوث، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والإعلام)، من خلال تفعيل آليات التشاور والمداولات، وتضمين الرؤية المجتمعيّة ومراعاة التعدّد الثقافي والعرقى والديني في تلك السياسات، وبناء القدرات المجتمعيّة عبر عمليّات التدريب والتأهيل لجميع قطاعات المجتمع، ورفع الوعي لدى المواطنين بالمخاطر والتهديدات وأساليب الوقاية؛ لذلك يصبح التفاعل والمشاركة في إعداد سياسات الأمن الوطني شرطًا لازمًا لتحقيق أمن شامل ومستدام، قائم على تكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع.

وأيضًا يجب أن تراعي سياسات الأمن الوطني توجّهات الأفراد والجماعات داخل الدولة بما يضمن أمنهم والعمل على مواجهة أيّ تهديد يمس المصلحة الوطنيّة، والسعي إلى تحقيق الإجماع الوطني بما يضمن دعم سياسات الأمن الوطني وإستراتيجياته وتعزيز الثقة والتعاون بين الأطراف داخل الدولة؛ فالتماسك القومي يؤدّي إلى تكريس القدرات النوعيّة لمواجهة المصادر الرئيسيّة للتهديد.

اللازم للتنمية الشاملة والحفاظ على مكتسباتها ورعاية مصالحها (الخضيري، 2016)؛ إذ تتوقف فعاليّة سياسات الأمن الوطني على درجة التنسيق والتكامل بين المؤسسات الأمنيّة والمدينيّة داخل الدولة.

وكذلك فإن سياسات الأمن الوطني يجب أن تكون قابلة للتطوير والتعديل والتغيير، وهو ما يتطلّب أن تُستخدم هذه السياسات كأداة مرنة بهدف التكيّف مع الأوضاع والمستجدّات الأمنيّة، بحيث تتفاعل تفاعلًا فوريًا مع الأزمات الطارئة ذات التأثير في استقرار الدولة والمجتمع، وبالتالي تعمل على امتصاص الاضطرابات بالشكل الذي يُبرز القوى المؤثّرة في الموقف الأمني، كذلك يجب أن تكون قابلة للتطوير والتكيّف مع متطلبات صناعة المستقبل، وأن تكون قابلة للتعديل بهدف تلبية متطلبات التوجّه الإستراتيجي، كما يجب أن تكون سياسات الأمن الوطني قابلة للتغيير واستبدال سياسات جديدة بها تتلاءم مع الأوضاع الأمنيّة لتصبح هذه السياسات أكثر مناسبة للمتغيّرات والمستجدّات في مجال التهديدات الأمنيّة (الخضيري، 2016).

وتُعدّ الحوكمة من الركائز الأساسيّة لنجاح سياسات الأمن الوطني، باعتبارها تمثّل الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي الذي يحدّد كفيّة تصميم هذه السياسات وتنفيذها ومراقبتها؛ فالحوكمة الأمنيّة تضمن الشفافية والمساءلة وتوزيع السلطات والاختصاصات بشكل متوازن بين مختلف الجهات الأمنيّة والمدينيّة، من خلال وضع أطر قانونيّة واضحة تُحدّد مسؤوليّات الجهات ذات الصلة بما يضمن التنسيق بينها، وبناء نظم متكاملة لدعم المعلومات والتخطيط المشترك بين القطاعات العسكريّة



ودعم وتعزيز التقدم في كلٍّ من الدفاع التقليدي والتنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، وهذه الركائز هي:

1. الركيزة الاقتصادية: تعتمد سنغافورة في تنمية قدراتها الدفاعية على قوة اقتصادها وحيويته، وتعتبر الركيزة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة لخلق الثروات اللازمة لتحقيق مستويات عالية من الرخاء والحفاظ عليها؛ فالاقتصاد السنغافوري من أكثر الاقتصادات مرونة في العالم، ممّا ساعد على توافر احتياطات مالية ضخمة تُستخدم في أوقات الأزمات؛ لذا فإن عامل النجاح يتمثل في الأمن الاقتصادي بوصفه ضمانًا للاستقرار السياسي والاجتماعي.

2. ركيزة الدفاع المدني: يُعد الدفاع المدني من الركائز الأساسية في منظومة الدفاع الشامل؛ إذ يؤدي دورًا حيويًا في حماية السكان والممتلكات والحفاظ على استمرارية الخدمات الحيوية في أثناء الكوارث والأزمات، ويعتمد على تنفيذ إجراءات غير قتالية تشمل الإنذار المبكر والإخلاء والإنقاذ وإدارة الأزمات، إضافةً إلى نشر الوعي المجتمعي لرفع جاهزية المواطنين، ممّا يجعله مكونًا إستراتيجيًا مهمًا للجهود العسكرية في تحقيق أمن الدولة واستقرارها ضمن إطار الدفاع الشامل.

3. الركيزة المجتمعية: تُعتبر سنغافورة من أكثر البلدان التي تتميز بالتنوع العرقي والديني، إلا أنها أكثر البلدان التي تشهد استقرارًا سياسيًا واجتماعيًا، ومردّد ذلك إلى دور القيادة السياسية التي وُظفت التعددية الدينية والعرقية لتكون عامل وحدة بين شعوب سنغافورة (العزاوي، 2021)؛ لذا فإن الغرض من الدفاع الاجتماعي هو الحفاظ على التماسك الاجتماعي والتسامح بين مختلف المجتمعات العرقية في سنغافورة بوصفه وسيلةً للوحدة الوطنية والاستقرار.

4. الركيزة النفسية: تهدف هذه الركيزة إلى الدفاع عن النفس، من خلال بناء إرادة والتزام جماعيين بين

تحليل تجارب مختارة في سياسات الأمن الوطني.. دراسة لمؤشرات النجاح والفشل

تُعد سياسات الأمن الوطني الإطار الإستراتيجي الذي يحدّد كيفية تعامل الدولة مع التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية، ممّا يضمن مصالحها واستقرارها، وتختلف هذه السياسات في بنيتها وأولوياتها من دولة لأخرى، تبعًا لمقدّرات الدولة؛ إذ تقدم بعض الدول نماذج يُحتذى بها في التخطيط الإستراتيجي والتكامل المؤسسي، بينما تعكس دول أخرى إخفاقات عميقة نتيجة ضعف الحوكمة والأزمات الاقتصادية، وفشل القيادة.

سنغافورة بوصفها نموذجًا ناجحًا في سياسات الأمن الوطني

أطلقت سنغافورة في عام 1984 سياسة الدفاع الشامل (Total Defence)، وتعتبر من أوليات الدول التي تبنت مثل هذه السياسة، استنادًا إلى المفهوم الواسع للأمن الوطني، فقد أدركت القيادة أن الدفاع العسكري وحده لا يكفي، وأن كل فئة في المجتمع لا بُدَّ أن تسهم في أمن الدولة، حيث يركز جوهر سياسة الأمن الوطني في سنغافورة على دعامتين أساسيتين: الدبلوماسية والردع، بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار؛ إذ تقوم السياسة الخارجية على تعزيز ثقافة الثقة والتعاون والحوار البناء داخل إقليمها وخارجه، أما سياسة الردع فتعتمد على مفهوم الدفاع الجماعي (حلال، 2022). وفي هذا الصدد، فقد شبّه جوزيف ناي، في كتابه «مستقبل القوة»، سياسة الردع لسنغافورة بـ«الجمبري المسموم» الذي يبتلع أي هجوم محتمل (Nye, 2011).

وتستند سياسة سنغافورة للأمن الوطني إلى ست ركائز مترابطة، تتبنّى نهجًا تكامليًا في التنمية المدنية والعسكرية، وتعتمد سياسة الدفاع الشامل على التكامل بين الأجزاء،

تتبنّى سنغافورة سياسة «الدفاع إلى الأمام» والتعبئة الشاملة، بما يشمل الخدمة الوطنية الإلزامية، وتهدف هذه الركيزة إلى ضمان قدرة القوات المسلحة على العمل بفاعلية عالية بالكامل مع الأذرع الأخرى للدفاع الشامل، كذلك فهي تركّز على الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية المتقدّمة والتحديث المستمر للقدرات القتالية. وعلى الرغم من صغر الحجم الجغرافي لسنغافورة، فإنها من أكثر الجيوش تطوراً وتجهيزاً في شرق آسيا، فهي تنفق على جيشها أكثر من جيرانها، فأصبحت قوة اقتصادية وعسكرية وعالمية (الزمزمي، 2023).

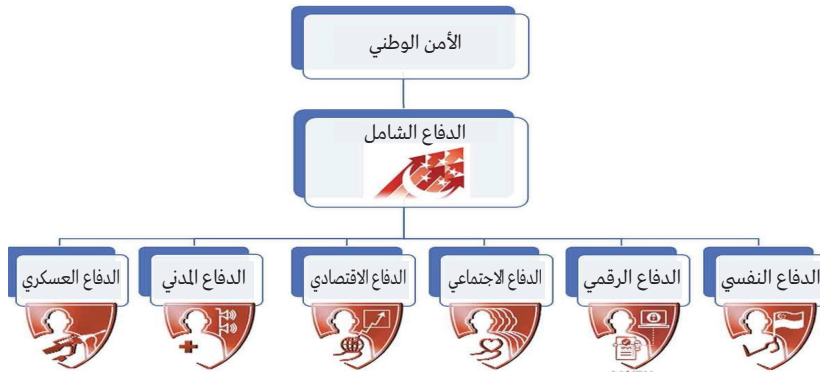
6. الركيزة الرقمية: تعالج سياسة الدفاع الرقمي وعي السكان بمجموعة كاملة من تهديدات الأمن السيبراني الرقمية والهجين، بما في ذلك المعلومات المضلّة والهجمات الإلكترونية، حيث أضافت سنغافورة هذه الركيزة مؤخرًا، وعملت على إنشاء أجهزة جديدة وتحديثات قانونية تواكب التغيّرات الدولية، حيث يوضح الشكل الآتي ركائز «الدفاع الشامل» التي اعتمدت عليها سنغافورة في التنمية المدنية والعسكرية:

السنغافوريين لحماية الاستقلال؛ حيث تركّز على ضرورة تعزيز عزيمة وضمود مواطني سنغافورة في مواجهة الأزمات غير المتوقّعة (إستراتيجية الدفاع الشامل في سنغافورة، 2024). كما تركّز على ترسيخ الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة وتعزيز الهوية والانتماء وغرس روح التضحية والعمل الجماعي؛ لذا تعتمد السياسات الوطنية على برامج تعليمية وإعلامية وأنشطة مجتمعية تهدف إلى بناء الوعي وتقوية الثقة بالمؤسسات، وبذلك تشكّل هذه الركيزة دعامة أساسية لبقاء الجبهة الداخلية موحّدة، وهو ما يُعتبر شرطاً محوريّاً لنجاح نموذج الدفاع الشامل السنغافوري.

5. الركيزة العسكرية: وهي الركيزة الأمنية التقليدية لسنغافورة، وقد سعت - منذ استقلالها عام 1965م - إلى بناء قدرات دفاعية قوية تُعوّضها محدودية مساحتها الجغرافية بما يضمن بقاها في بيئة إقليمية معقّدة وبما يُمكنها من ردع التهديدات، حيث جرى دعم القدرات العسكرية من خلال الاقتصاد الدفاعي الذي يستند إلى الاقتصاد القوي لسنغافورة، كما

الشكل 2

ركائز الدفاع الشامل في سنغافورة



المصدر: ماثيو، ر، وبينتانغ تيمور، ف. (2023). استراتيجية «الدفاع الشامل» في سنغافورة. ديفينس آند بيس إيكونوميكس، 35(5)، 638-658. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/10242694.2023.2187924>

تجانس المجتمع وفعاليته التنوع: على الرغم من تعدد الأعراق والديانات، استطاعت سنغافورة أن تحافظ على وحدة وطنية من خلال سياسة تراعي المساواة والعدالة بين الأعراق، والعمل على إعداد مناهج تربوية موحدة، وتجريم خطاب الكراهية والانقسام، الأمر الذي أفضى إلى تماسك اجتماعي مدعوم بقوانين وممارسات عادلة. القيادة المتخصصة وتكامل المؤسسات: يشرف على سياسة الدفاع المشترك مجلس وطني متعدد الوزارات، ويجري تدريب القيادات المدنية والأمنية على سيناريوهات مشتركة، علاوة على تكامل أوار الأجهزة بمختلف أنواعها داخل الدولة، من خلال تنسيق مؤسسي بين مختلف القطاعات.

الدروس المستفادة من تجربة الدفاع الشامل

لسنغافورة

• أن الأمن الوطني ليس شأنًا عسكريًا حصنًا: فالأمن يجب أن يُبنى على رؤية شاملة تشمل مختلف المؤسسات والوزارات والقطاعات؛ لذلك فلا يمكن ضمان أمن الدولة دون إشراك المجتمع بكامله.

• مأسسة الأمن الوطني على مستوى الدولة والمجتمع: فلا بُدَّ أن تتحوّل سياسات الأمن الوطني إلى سياسات رسمية، وليست مجرد وثائق تختص بكل مؤسسة أو جهاز، ممّا يتطلّب تحديد أجهزة للتنفيذ وأجهزة تعمل على التقييم والتحديث لهذه السياسات باستمرار، وبالتالي فإن الأمن الوطني يتطلّب تنسيقًا متعدّدًا بين المستويات ومنهجية متكاملة.

• الاستثمار الطوعي في الوعي الأمني، من خلال تعزيز الانتماء والوعي بالتهديدات؛ لذا فإن الوعي الأمني يتطلّب اشتراك جميع الأطراف عبر الإعلام والتعليم والتنشئة.

سياسة الدفاع الشامل.. عوامل النجاح والدروس

المستفادة

• شمولية الأركان الستة لسياسة الدفاع المشترك، وسعيها المشترك إلى تحقيق أقصى درجات الصمود والجاهزية، وتكامل الأدوار، هذا التناسق جعل من الدفاع المشترك السنغافوري نموذجًا عالميًا ناجحًا، حيث تُدار جميع الركائز إدارة متكاملة ومتراصة تحت رؤية واحدة، ممّا مكّن الدولة من مواجهة الأزمات والتحديات.

• التركيز على الإنسان بوصفه محورًا للأمن: وذلك من قناعة الدولة الراسخة بأن قوة الدولة الحقيقية تكمن في وعي مواطنيها وتماسكهم وقدرتهم على الصمود أمام التحديات، ويظهر هذا التركيز في برامج الخدمة الوطنية للإلزامية وتعزيز روح الانتماء وإدراج الدفاع الشامل في المناهج التعليمية، وتنظيم يوم الدفاع الشامل لغرس المفهوم وربطه بالحياة اليومية، ومبادرات توعوية عبر الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، لذا فإن عامل النجاح يتبلور في العمل على الاستثمار في الوعي المجتمعي والثقافة الأمنية.

• تحديث مستمر للأولويات والركائز: ويتجلى ذلك في إضافة الركن السادس المتصل بالدفاع الرقمي في عام 2019م، استجابةً للتهديدات الإلكترونية والمحاولة التي تجري لإضافة الركيزة السابعة (الدفاع المناخي) لمواجهة التهديدات المتغيرة في هذا المجال؛ لذلك تسعى سنغافورة إلى العمل على مراجعة الأطر الإستراتيجية دوريًا لمواءمة التهديدات المستجدة؛ لذا فإن عامل النجاح يتمثل في المرونة والتكيف المستمر تبعًا للقضايا والأحداث.

شبكة الولاء عبر الوظائف والامتيازات وتزايد الانتهاكات الحقوقية بوصفها وسيلة لقمع المعارضة (Council on Foreign Relations, 2025).

وتُعد فنزويلا دولة غنيّة بموارد نفطيّة هائلة، إلا أنها شهدت، منذ منتصف القرن الحادي والعشرين، انهياراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عميقاً، فقد مثّل هبوط أسعار النفط بين عامي 2014 و2016م صدمة مبدئيّة أظهرت هشاشة نموذج الاقتصاد القائم على ريع النفط، ممّا أضعف مقدرة الدولة على تمويل سياساتها العامّة، بما في ذلك مؤسّسات الأمن والدفاع.

كذلك، فقد شهدت فنزويلا انهياراً اقتصادياً بسبب تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 70% وفرار 7,7 مليون فنزويلي بحثاً عن العمل، وبسبب الأوضاع الأمنيّة؛ ممّا خلق أزمة إنسانيّة وأضعف القوة البشريّة للدولة، كذلك فقد أدّى التضخّم المفرط وانهيار العملة الوطنيّة إلى فقدان الثقة بين الشعب والحكومة، وانعكس هذا التدهور على الاستقرار الداخلي.

كما شهدت فنزويلا ارتفاع معدّلات الجريمة المنظّمة، ممّا جعلها أحد أبرز التحديات التي تواجه سياسات الأمن الوطني، فقد تزايد نفوذ العصابات المسلّحة وشبكات الاتجار بالمخدّرات والأسلحة، إضافة إلى انتشار عمليات التهريب على الحدود مع بعض دول الجوار، وأسهمت الأزمات الاقتصاديّة العميقة والانهيار المؤسّسي وتراجع فاعليّة أجهزة إنفاذ القانون، في خلق بيئة مواتية لازدهار تلك الشبكات الإجراميّة التي تشكّل تهديداً للنسيج الاجتماعي والاقتصادي، بل وتؤثّر في مسارات القرار السياسي والأمني داخل الدولة، حيث تسعى جماعات تجارة المخدّرات إلى تعويض الصعوبات الاقتصاديّة من خلال الإبرادات غير المشروعة، وهو ما سيُشكّل تهديداً

تجربة فنزويلا بوصفها نموذجاً محدود الفاعليّة في تنفيذ سياسات الأمن الوطني

شهدت سياسات الأمن الوطني في فنزويلا، خلال العقدين الأخيرين، تحوُّلات جوهرية، من دولة مدنيّة ضعيفة البنية إلى منظومة أمنيّة مهيكلّة حول بقاء النظام السياسي؛ فعقب انتخاب هوغو شافيز، عام 1998م، تمّت عمليات إصلاح دستوريّة أدّت إلى اعتماد دستور 1999م وبداية ما أُطلق عليه «الثورة البوليفاريّة»، وتأسيس رؤية أمنيّة تضع حماية الثورة والمشروع السياسي في المقدّمة، كما جرت إعادة هندسة القطاع الأمني من خلال توظيف واسع للجيش والشرطة في مهام إداريّة واقتصاديّة، وإنشاء تشكيلات قوات شعبيّة أمنيّة وأجهزة موازية وسياسات استخبارات موسّعة (Council on Foreign Relations, 2025).

أيضاً، فقد شهدت فنزويلا، منذ تولي نيكولا مادورو السلطة عام 2013م، تحوُّلات جوهرية في بنيتها السياسيّة والأمنيّة، حيث اتسمت سياسات الأمن الوطني خلال عهده بارتفاع منسوب الطابع السلطوي وتزايد عسكرة الدولة في ظلّ أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة حادّة، ترافق مع هذه الحقبة تصاعُد الاضطرابات الاجتماعيّة، نتيجة لاستمرار الاحتجاجات والمظاهرات بقيادة المعارضة؛ رفقاً لنتائج الانتخابات، وهو ما أسهم في الشعور بانعدام الأمن، وانعدام الأمن الغذائي، حيث أدّى عدم الاستجابة الفعّالة من جانب الحكومة لهذه التحديات وعدم تمكّنها من توفير الخدمات الاجتماعيّة إلى تفاقم الأزمة (تقديرات المستقبل، 2025).

كما يلاحظ على هذه الفترة أنها شهدت تصاعد العسكرة والاعتماد على الأجهزة المسلّحة وتوظيف المؤسّسة العسكريّة بوصفها حامياً أساسياً للنظام، وتوظيف



تعاني فنزويلا ضعف أمن الحدود ومشكلة الجماعات العنيفة، فمنذ عام 2010م، تفاقمت أزمة أمن الحدود تفاقماً ملحوظاً نتيجة تداخل العوامل السياسية والاقتصادية، ممّا جعل المناطق الحدودية، مع بعض دول الجوار، بيئة خصبة لتمتدّد الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظّمة، وقد أسهمت هشاشة الرقابة الرسمية وضعف التجهيزات الأمنية والفساد المؤسسي في تسهيل تحرّكات هذه الجماعات، مثل: «جيش التحرير الوطني الكولومبي».

أدّى غياب التنسيق الفعّال بين الأجهزة الأمنية، مع التدهور الاقتصادي الحاد، إلى تزايد نفوذ هذه الجماعات التي أصبحت تسيطر على مناطق واسعة وتفرض أنماط حكم موازية، الأمر الذي انعكس سلباً على الأمن الوطني وعمق حالة عدم الاستقرار في البلد (Houghton, Sewell, 2024).

السيطرة على المؤسسات القضائية والتنفيذية، حيث شهدت المؤسسات القضائية والتنفيذية تراجعاً كبيراً في استقلالها، علاوةً على ذلك فإن المحكمة العليا أصبحت أداة في يد السلطة التنفيذية، حيث تُستخدم لتبرير القرارات السياسية وتوجيهها، ممّا يثير تساؤلات حول حياديتها واستقلالها.. كما تُظهر الممارسة السياسية في فنزويلا أن السلطة التنفيذية قد عزّزت من سلطتها على حساب المؤسسات الأخرى، فقد أدّت السيطرة على المؤسسات القضائية والتنفيذية إلى تقويض حقوق الإنسان، كذلك فقد أصبحت هذه المؤسسات تُستخدم كأدوات لتعزيز السلطة التنفيذية.

يُشكّل غياب سياسات اقتصادية أمنية متكاملة في فنزويلا أحد أبرز عوامل تفاقم الأزمة الشاملة التي تعانيها البلاد، حيث تعاني فنزويلا عدم التنسيق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الأمنية، فالسياسات

كبيراً للنظام السياسي، باعتبار أن التركيز المتزايد للثروة غير المشروعة يؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية في فنزويلا، نتيجة توجيه هذه الإيرادات غير المشروعة لتمويل شراء الأسلحة ودعم الانتفاضات، ممّا يضاعف من مخاطر انهيار الحكومة (تقديرات المستقبل، 2025).

وبالتالي، يمكن تلخيص أهم تحديات سياسات الأمن الوطني في فنزويلا في التالي:

- تحويل الأمن الوطني إلى أداة تهدف إلى بقاء النظام السياسي، باعتباره يمثل أولوية فوق حماية المواطنين واستقرار مؤسسات الدولة، وهذا ما يحصر مهمة القوات والأجهزة الأمنية في ملاحقة المعارضين والسيطرة على الاحتجاجات، وكذلك تصاعد دور الجيش بوصفه فاعلاً سياسياً واقتصادياً، وتحويل المؤسسة العسكرية إلى شريك في الحكم وليس مجرد أداة دفاعية. (International Crisis Group, 2019)
- سياسات قمعية وغياب حكم القانون، من خلال استخدام أجهزة الشرطة والأمن للاعتقالات التعسفية والتعذيب وعمليات قمع المظاهرات، كذلك تعدّد الأجهزة الأمنية، فهناك قوات نظامية (جيش، وحرس وطني، وشرطة)، وقوات شبه رسمية (Collectives)، وهي قوات تعمل خارج الأطر المؤسسية للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، لكنها تحظى بدعم غير مباشر من الحكومة، أُنهت هذه القوات بالمشاركة في قمع المظاهرات، وممارسة أنشطة إجرامية، ممّا أسهم في إضعاف سيادة القانون وزيادة عسكرة الحياة المدنية في فنزويلا (دورتي، 2021). أدى هذا التوجّه إلى إخضاع مؤسسات الأمن لتأثيرات السلطة التنفيذية، ممّا عبّر عن أولوياتها وأضعف تركيزها تجاه حماية المجتمع والمصالح الوطنية إلى الاهتمام بحماية النظام السياسي وبقائه.

الدروس المستفادة من عدم فاعليّة سياسات الأمن

الوطني في فنزويلا

- ضرورة فصل الأمن الوطني عن الولاء السياسي، وتركيز السياسات الأمنيّة على الدولة والمجتمع: فتركيز السياسات الأمنيّة على حماية النظام يُؤدّي إلى فقد الشرعية وتآكل ثقة المواطنين والمؤسّسات الأمنيّة، وبالتالي يجب أن يكون الأمن الوطني مؤسّسًا ومحاديًا مع ضمان استقلاليته عن الصراعات الداخليّة.
- خطورة عسكرة مؤسّسات الدولة: فإدخال الجيش في أدوار سياسيّة واقتصاديّة أضعف وظائفه الدفاعيّة، وأدّى إلى تضارب المصالح؛ لذلك يجب حصر دور المؤسّسة العسكريّة في مهام الدفاع الوطني، مع تقوية الأجهزة الأمنيّة والمدنيّة لإدارة الأمن الداخلي.
- الارتباط الوثيق بين الأمن والاقتصاد: فالأزمة الاقتصاديّة الحادّة في فنزويلا أسهمت في ارتفاع معدّلات الجريمة المنظّمة وفقدان الأمن المجتمعي؛ لذلك فلا بُدّ أن يكون الأمن الوطني مرتبطًا بالأمن الاقتصادي، ولا بُدّ من خطط موازية للدعم والاستقرار.
- تجنّب تعدّد الأجهزة الأمنيّة: فوجود قوات نظاميّة وأخرى شبه نظاميّة خلق ازدواجيّة في الصلاحيات وفوضى أمنيّة، وبالتالي لا بُدّ من توحيد هيكل القيادة والسيطرة على الأجهزة الأمنيّة لمنع تضارب المهام وتداخل الولاءات.
- أولويّة بناء مؤسّسات أمنيّة مهنيّة: فالاعتماد على الولاءات والمحسوبيّة في تعيين القيادات الأمنيّة أضعف الكفاءة ورفع معدّلات الفساد في فنزويلا؛ لذلك فلا بُدّ من تطوير قدرات مهنيّة غير التدريب واختيار القيادات وُفقّ معايير الكفاءة والنزاهة لا الانتماء السياسي.

الاقتصاديّة تركز على محاولات السيطرة على التضخّم وتثبيت سعر الصرف، لكنها تُغفل الجوانب الأمنيّة المرتبطة بالأزمات الاقتصاديّة، مثل: زيادة معدّلات الجريمة المنظّمة والتهريب والفساد.

- كذلك أدّى عدم وجود رؤية موحّدة إلى تفاقم الفساد وزيادة الأعباء على الأجهزة الأمنيّة التي تواجه تهديدات متعدّدة دون دعم اقتصادي كافي أو خطط استباقية؛ فالتدهور الاقتصادي الحاد أثر في مقدرة القوة الأمنيّة للدولة، ممّا سمح بزيادة نشاط الجماعات المسلحة والعصابات المنظّمة، وبخاصة في مناطق الحدود.. أيضًا، أدّى عدم التنسيق بين الأجهزة الأمنيّة والهيئات الاقتصاديّة إلى عدم القدرة على ضبط الحدود ومكافحة الفساد داخل المؤسّسات، ممّا ضاعف من زيادة الفقر وانتشار الجريمة (World Bank Report on Venezuela, 2023).
- غياب آليات فعّالة لبناء الثقة المجتمعيّة: أدّى تراجع الثقة بالمؤسّسات الحكوميّة، من خلال السيطرة على المؤسّسات القضائيّة والتنفيذيّة، مع تزايد الفساد وانعدام الشفافية - أدّى إلى فقدان الثقة الشعبيّة بالحكومة وبمقدرة المؤسّسات على تلبية احتياجات المواطنين، كذلك فقد أدّى ضعف المؤسّسات وعدم الالتزام بمبادئ الحوكمة الجيّدة، وغياب المشاركة المجتمعيّة في صنع القرار - أدّى ذلك إلى تآكل ثقة المجتمع بالنظام السياسي، ممّا يعمّق أزمة الشرعيّة ويعوق جهود إعادة بناء الدولة، فمن دون ثقة المجتمع يصعب تطبيق أي سياسة أمنيّة مبنية على تعاون مدني ودولة قانون (Human Right Watch, 2020).



المراجع

المراجع العربية

- إستراتيجية الدفاع الشامل في سنغافورة (2024). الحسين، أحمد مصطفى (2002)، مدخل لتحليل السياسة العامّة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسيّة، ص 256. الخضيري، محسن أحمد (2016). نظريّة الأمن القومي الشامل، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر، ص 171 - 183.
- السعيد، حجازي محمد (يونيو 2020). الإستراتيجية الأمنيّة في الدراسات الدوليّة.. إطار نظري ومفاهيمي، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكريّة، المجلد الثاني، العدد السابع، ص 3. الزمزي، محمد (ديسمبر 2023). دولة آسيوية قوتها العسكريّة تفوق حجمها الصغير، متوافر على الرابط: <https://www.defence.network.com>.
- السعيد، حجازي محمد (يونيو 2020). الإستراتيجية الأمنيّة في الدراسات الدوليّة.. إطار نظري ومفاهيمي، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكريّة، المجلد الثاني، العدد السابع، ص 3. العامري، حيدر؛ وكاظم، علي (سبتمبر 2022). التحوّل في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنيّة، متوافر على الرابط: <https://www.researchgate.net>.
- العدوي، محمد أحمد (2019). الأمن الوطني.. المفاهيم والأطر النظرية والسياسات، الرياض، شركة خالد الشقري للنشر والتوزيع.
- العزاوي، محمد دهايم (فبراير 2021). سنغافورة وبناء المستقبل.. قراءة في مسارات بناء الدولة الأزمنة، متوافر على الرابط: <https://caus.org>.
- القرشي، محمد أحمد (2022). إستراتيجية استباق التهديد وأثرها على الأمن القومي الأمريكي بعد العام 2001، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ص 24.
- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (يناير 2024). تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي، متوافر على الرابط: <https://www.europarabct.com>.
- المشاط، عبد المنعم (1998). نظريّة الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموفق العربي، ص 135 - 138.
- تقديرات المستقبل (يناير 2025). مستقبل كاراكاس: ما الذي ينتظر مادورو في ولايته الثالثة؟ متوافر على الرابط: <https://futureuae.com>.

- أهميّة الشفافية وبناء الثقة المجتمعيّة: ففقدان الشفافية وتفسّي الفساد يقوّضان أي تعاون بين المواطن والدولة في مواجهة التهديدات؛ لذا يجب تعزيز المشاركة المجتمعيّة وفتح قنوات تواصل واضحة مع المواطنين لضمان دعمهم لسياسات الأمن الوطني.

خاتمة

إن إعداد سياسات الأمن الوطني في ظل بيئة دوليّة وإقليميّة تتسم بعدم الاستقرار وتعدّد مصادر التهديد، أصبح ضرورة وجوديّة لضمان استقرار الدولة وحماية مصالحها الحيويّة، فالتطوّر المتسارع في طبيعة التهديدات يفرض على صانعي القرار تبني نهج شامل، ديناميكي وقائم على استشراق المستقبل بما يواكب هذه التحوّلات. إن نجاح سياسات الأمن الوطني يتطلّب توافر مجموعة من الملوّبات الرئيسيّة، أهمها: وضوح الرؤية ومرونة الأهداف، وتعزيز التكامل بين الأجهزة الأمنيّة والقطاعات المدنيّة، وأيضاً الاستثمار في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتعزيز التنبؤ المبكر بالتهديدات، كما أن إدماج البعدين المجتمعي والمعرفي في سياسات الأمن الوطني يمثّل الركيزة الأساسيّة في مواجهة التهديدات المتغيّرة، حيث يوفر بيئة داخلية قادرة على امتصاص الصدمات والتكيّف مع المستجدات.

كما أظهرت الورقة أن العلاقة بين الاقتصاد والأمن الوطني علاقة تفاعليّة متبادلة التأثير، بحيث لا يمكن تحقيق أمن وطني مُستدام دون قاعدة اقتصاديّة قوية؛ إذ لا يمكن للاقتصاد أن يزدهر في بيئة غير مستقرّة أمنياً.. أيضاً، فإن الأجهزة العسكريّة يجب أن تتفرّغ للمهام الدفاعيّة والأمنيّة، ممّا يرفع من كفاءة هذه الأجهزة، ويزيد من ثقة المجتمع والمؤسّسات المدنيّة بقدرتها على حماية الأمن الوطني.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article
الخامس، العدد الثاني، متوافر على الرابط:

المراجع الأجنبية

Council on Foreign Relations. (July 2025). Venezuela: The Rise and fall of a petrostate, available at: <https://www.Cfr.org/backgrounder/venezuela-Crisis?>

Haughton, suzette and sewell, Cush.(2024). Colombia-Venezuela. Border: Securitisation of Migration and Venezuela's political crisis, available at: <https://www.redolyc.org/journal/531>

Hoffman, Frank. (2007), Conflict in the 21th Century: the rise of Hybrid Wars, Arlington: Potomatic Institute for Policy Studies, P.51

Human Right Watch.(2020). Available at: <https://www.hrw.org/world>.

International Crisis Group.(2019). Venezuela's Military Enigma, available at: <https://www.Crisisgroup.org/latin-america>

Nye, Joseph.(2012). The future of Power (New York, Public Affairs,P-42.

Ullman, Richard, (summer,1983). Redefining Security, International Security, 8(1), p.129

World Bank Reports on Venezuela, (2023), available at; <https://www.worldBank.org/en/country>.

جبر، دينا محمد (مارس 2023). صياغة إستراتيجية الأمن القومي للدولة في ضوء إدراك التهديدات المتغيرة.. الإستراتيجية الروسية نموذجًا، متوافر على الرابط: <https://www.researchgate.net>

حلال، أمنية (سبتمبر 2022). جنوب شرقي آسيا.. دراسة جيواستراتيجية وأمنية. متوافر على الرابط: <https://eipss-eg-org>

ديبيل، تيري (2009). إستراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الأمريكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 12.

رشاد، سوزي (يناير 2022). التهديدات الأمنية الهجين في العلاقات الدولية «السيبرانية والذكاء الاصطناعي نموذجًا»، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية، متوافر على الرابط: <https://jwadi.journals.ekb.eg>

روي، ديانا؛ وتشينثام، أميليا (يوليو 2024). فنزويلا: صعود وسقوط دولة البترول.. خلفيّة شاملة عن تأثير النفط على الأزمة، متوافر على الرابط: <https://www.cfr.org/backgr>

عبد الواحد، عزت (يونيو 2014). تأصيل نظري.. مقومات وسياسات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، ص 33.

عكروم، ليندة (2011). تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ص 29، 30.

فليس، نجود (2025). أثر التهديدات السيبرانية على الأمن الوطني، متوافر على الرابط: <https://asjp.cerist.dz>

نجمة، محمد (2023). الذكاء الاصطناعي وتحديات الأمن الوطني.. مقارنة تقنيّة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسيّة، المجلد

April 2026

أبريل 2026

Security Research Center

مركز البحوث الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملكة العربية السعودية

Keywords

security studies, security policies, national security, security threats

الكلمات المفتاحية

الدراسات الأمنية، السياسات الأمنية، الأمن الوطني، التهديدات الأمنية



Production and hosting by NAUSS



Email: SRCenter@nauss.edu.sa
doi: [10.26735/HLYI9195](https://doi.org/10.26735/HLYI9195)



